تحليل دور النخب الحاكمة في إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام 2003: دراسة في التحول السياسي وبناء المؤسسات

م.م عثمان حنظل حسين / كلية الإمام الكاظم (ع)

Analyzing the Role of Ruling Elites in Rebuilding the Iraqi State after 2003: A Study of Political Transformation and Institution Building

Assistant Lect : Othman handahal Hussein

Abstract:

Iraq witnessed a major transformation after 2003, marked by a change in the political system, which led to a restructuring of the political and social structure. Political elites, comprised of former opposition parties and new forces, led the process of rebuilding the state, adopting a power-sharing system among the various components of society. Despite the effort to build a balanced system, this process faced multiple challenges, most notably escalating violence, the emergence of armed groups, and heightened sectarian tensions, along with widespread corruption and weak governance. Regional and international influences also contributed to the complexity of the political landscape. Conversely, the role of civil society emerged in pushing for reform and enhancing transparency. Studying the role of these elites provides an entry point for understanding the challenges and opportunities in the process of state-building and stability.

Article history
Received: 16/4/2025
Accepted: 13 /5/2025
Published : 30 /6/2025

تواريخ البحث

تاريخ الاستلام: **2025/4/16**

تاريخ القبول: **2025/5/13**

تاريخ النشر: **2025/6/ 30**

الكلمات المفتاحية: النخب الحاكمة ، بناء الدولة ، إعادة بناء الدولة العراقية

Keywords : ruling elites, state building, rebuilding the Iraqi state

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
othman.h@iku.edu.iq

DOI:

https://doi.org/10.61710/2ecdwv93

مستخلص البحث :

شهد العراق تحولًا كبيرًا بعد عام 2003 تمثل في تغيير النظام السياسي، مما أدى إلى إعادة تشكيل البنية السياسية والاجتماعية. تولّت النخب السياسية، التي تشكّلت من أطراف معارضة سابقة وقوى جديدة، قيادة عملية إعادة بناء الدولة، مع اعتماد نظام تقاسم للسلطة بين مكونات المجتمع. ورغم السعي لبناء نظام يحقق التوازن، واجهت هذه العملية تحديات متعددة، أبرزها تصاعد العنف، وظهور الجماعات المسلحة، واحتدام التوترات الطائفية، إلى جانب تفشي الفساد وضعف الإدارة. كما

ساهمت التأثيرات الإقليمية والدولية في تعقيد المشهد السياسي. وفي المقابل، برز دور المجتمع المدني في الدفع نحو الإصلاح وتعزيز الشفافية. وتُعد دراسة دور هذه النخب مدخلًا لفهم التحديات والفرص في مسار بناء الدولة والاستقرار.

مقدمة البحث

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات جذرية على المستويات السياسية والاجتماعية والمؤسسية، تمثّلت في انهيار الدولة المركزية، وتفكيك منظومة الحكم السابقة، والشروع في بناء نظام سياسي جديد يقوم على مفاهيم الديمقراطية والتعددية. في هذا السياق، برزت النخب الحاكمة كفاعل رئيس في صناعة المرحلة الجديدة، حيث تبوأت مواقع السلطة والقرار في ظل غياب واضح لمؤسسات مستقرة أو رؤية استراتيجية لبناء الدولة الحديثة. لقد اضطلعت هذه النخب بمهمة مزدوجة: من جهة إعادة بناء الدولة؛ ومن جهة أخرى إدارة النظام السياسي الجديد. إلا أن مخرجات العملية السياسية منذ عام 2003 وحتى اليوم تعكس حالة من الضعف المؤسسي والتراجع في أداء الدولة، ما يثير تساؤلات جدية حول طبيعة الدور الذي لعبته تلك النخب، ومدى مسؤوليتها عن هشاشة الدولة العراقية الراهنة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في توضيح دور النخب السياسية في الحفاظ على مجتمع ديمقراطي مستقر، وهو أمر مهم لتقييم فعالية النظام السياسي والتحقيق في إمكانية وجود نخب سياسية في العراق.

مشكلة البحث

ينطلق هذا البحث من تساؤل رئيسي يتمحور حول: ما طبيعة الدور الذي اضطلعت به النخب السياسية الحاكمة في العراق بعد عام 2003 في عملية إعادة بناء الدولة ؟، وهل أسهم هذا الدور في تعزيز بناء مؤسسات الدولة وتحقيق قدر من الاستقرار السياسي، أم أنه أدى إلى استمرار مظاهر الضعف والانقسام في البنية المؤسسية والسياسية؟

فرضية البحث

يلعب دور النخب السياسية الحاكمة في العراق بعد عام 2003 دورًا مزدوجًا؛ إذ ساهمت هذه النخب في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق بعض الاستقرار، لكنها في الوقت ذاته لم تنجح بشكل كامل في تجاوز الانقسامات السياسية والمؤسسية، مما أدى إلى استمرار التحديات التي تعيق بناء دولة قوية ومستقرة.

منهجية البحث

يرتكز هذا البحث على المنهج التحليلي الذي يُستخدم لتحليل دور النخب الحاكمة في العراق بعد عام 2003، من خلال تفكيك سياساتها، ودراسة تأثيرها في عملية بناء الدولة ومؤسساتها، وبيان طبيعة تفاعلاتها ضمن النظام السياسي الجديد كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي، الذي يُستخدم لتوصيف الواقع السياسي والمؤسسي في العراق بعد عام 2003، ورصد التحولات التي طرأت على طبيعة النظام السياسي، وشكل مشاركة النخب في صنع القرار. وكذلك الاستعانة بالمقترب التاريخي في محاولة لتتبع المدة الزمنية لمفهوم النخبة.

هيكلية البحث

تكونت هيكلية البحث من ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، اذ اخذ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة النخب الحاكمة وبناء الدولة وإعادة بناؤها. واخذ المبحث الثاني: تشكيل النخب السياسية العراقية بعد عام 2003. واخذ المبحث الثالث: تقييم دور النخب الحاكمة في إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام 2003.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة النخب الحاكمة وبناء الدولة وإعادة بناؤها

توضح الموسوعة السياسية النخبة هي مجموعة قليلة مختارة من الأشخاص الذين يشغلون مناصب سياسية واجتماعية مهمة، ويظهرون سمات ومبادئ قيادية تمكنهم من التفوق على الآخرين (الكيالي، 2007، صفحة 560) ويعرفه المعجم السياسي بأنه "القلة الذين يمارسون السلطة داخل جماعة واحدة". أو(هم الأشخاص الذين يتمتعون بأكبر قدر من الاحترام والقوة الاقتصادية والأمن الاجتماعي) (زيتون، 2010، صفحة 332) كما تُستخدم مصطلحات "النخبة" و"النبلاء" و"الطبقة" و"الطبقة العليا" و"الطبقة الحاكمة" و"الطليعة" وغيرها للإشارة إلى نفس الفكرة. النخبة تجسد كل هذه السمات. ويقال إن الفرد الذي هو فوق عامة الناس من الطبقة العليا. الأول والوسط والأعلى هم النبلاء. في المقدمة الطليعة (مطر، 2016، صفحة 69)

المطلب الأول / مفهوم النخبة السياسية

النخبة هي فئة اجتماعية وصلت إلى أعلى المستويات والمعايير ضمن مجموعة أكبر، وبناء على ذلك هناك عدد من النخب مماثل لعدد فروع النشاط الاجتماعي (خليل خ.، 1984، صفحة 222)، ومن الجدير بالذكر أن الفضل في انتشار مفهوم النخبة السياسية يعود إلى الباحثين الإيطاليين (ويلفريد باريتو وكاتيا موسكا) اللذين استخدما المفهوم في مجال الدراسات الاجتماعية منذ بداية القرن

العشرين، عندما طرحا فكرة أن أي مجتمع ينقسم إلى مجموعتين أو حزبين: المجموعة الحاكمة، والمجموعة غير الحاكمة، وأطلق باريتو على المجموعة اسم "النخبة الحاكمة" وميزها عن النخبة غير الحاكمة، بينما أطلق عليها موسكا اسم "الطبقة الحاكمة". اعتقد باريتو وموسكا أن النخبة هي أقلية من الأفراد الذين يمارسون جميع الوظائف السياسية، ويحتكرون السلطة، ويتمتعون بالامتيازات التي تُفضي إليها، بينما الطبقة الثانية (المحكومة)، وهي الأكثر عددًا، ستقودها وتسيطر عليها الطبقة الأولى بطريقة تارة تتسم بالشرعية، وتارة أخرى بالعنف والتعسف. بعد باريتو وموسكا، ساهم العديد من الباحثين في تطوير وتحسين مفاهيم النخب السياسية (الاسود، 1990، الصفحات 303–313) هناك وجهات نظر مختلفة حول النخبة نتيجة الاهتمام المتزايد بفهمهم وتربط إحدى المدارس الفكرية هذه النخبة بالعنصر الاقتصادي، في حين ترجع مدرسة فكرية أخرى نشأتها إلى سيكولوجية فريدة من نوعها في الطبيعة البشرية (زايد، 1988، صفحة 32) وفي ختام ما تقدم يمكن وصف النخبة الحاكمة مجموعة من الأفراد تمارس السلطة فعلياً ويؤثر أفرادها في القرارات السياسية بشكل يتصف بالثبات والاستقرار، ويمكن ملاحظته بسهولة، حيث تستمد النخبة الحاكمة القدرة على التأثير من طبيعة المناصب التي يشغلونها في الدولة. وهذه النخب هي في الغالب قليلة العدد، تتمتع بنفوذ سياسي وقوة سياسية وبمزايا اجتماعية رفيعة، بناء على مركزها السياسي في الدولة والاجتماعي المتميز في المجتمع. تشير النخبة الحاكمة إلى المجموعة التي تتولى مسؤولية إدارة شؤون المجتمع وتوجيهها، وغالبًا ما يتمتع أفرادها بمستوى علمي وثقافي مرتفع، ويمتلكون خبرة في المجال السياسي، عند محاولة تطبيق المفاهيم الأساسية لسلوك النخب الحاكمة على الواقع العراقي بعد عام 2003، يتبيّن أن الوضع يختلف إلى حد كبير عن النماذج التقليدية. فسمات النخب الحاكمة في العراق خلال هذه المرحلة تباينت عن المعايير العقلانية المعتادة لسلوك النخب، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي شهدها البلد نتيجة التدخل الخارجي. ويمكن الإشارة هنا إلى بعض الخصائص المشتركة مع النخب في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. وهي كالاتي: (عبد الحميد، 2016)

1- تتسم غالبًا بعدم الاستقرار الأيديولوجي.
2- تنشأ ضمن ظروف خارجة عن الإطار الديمقراطي.
3- ترتبط مصالحها بإطار دولي أو تحالفات إقليمية.
4- تميل إلى تقاسم السلطة بدلاً من تداولها.

في السياق العراقي، وبعد عام 2003، أصبحت النخب الحاكمة في العراق أكثر توجهاً عرقياً وطائفياً، ولم يعد يُنظر إليها على أنها نخب وطنية تمثل الدولة ككل، بل كأدوات تخدم مصالح الفئات الاجتماعية. حيث تأسست هذه النخب بناءً على الطوائف والعرقيات الكبرى مثل الشيعة، الأكراد،

والسنة. وقد أسفرت هذه التكوينات عن هيمنة الأحزاب الطائفية على العملية السياسية مما أضعف قدرة الدولة العراقية على بناء مؤسسات سياسية مستقلة وفاعلة. (عبد الحميد، 2016)

المطلب الثاني / مفهوم الدولة وإعادة بناؤها

أولا/ تعريف الدولة.

تُعَد الدولة من المفاهيم الأساسية في حقل العلوم السياسية، وتتباين دلالاتها تبعاً لاختلاف الاتجاهات السياسية والانتماءات الأيديولوجية لمن يتناولونها بالدراسة. كما تتأثر هذه الدلالات بالسياقات البيئية والتاريخية، إذ أن لكل مفهوم ظروفه الزمانية والمكانية الخاصة التي نشأ فيها. ويُضاف إلى ذلك أن صعوبة الوصول إلى تعريف جامع ودقيق لمصطلح "الدولة"، كما هو الحال مع مفاهيم أخرى في العلوم السياسية، تعود إلى الطبيعة المتغيرة للمفاهيم، وارتباطها الوثيق بالواقع والتحولات في البيئة الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تمثل نتاجاً لتطور مفهوم السلطة، والذي يتأسس على ثلاثة عوامل رئيسية هي. (بأغنار، 2000، الصفحات 20-21)

1- المأسسة الفعالة للسلطة.
2- مأسسة مركزة للإكراه.
3- توفير العوامل لتحقيق المصير الجماعي

من الضروري في البداية توضيح مفهوم الدولة(State) ، الذي اشتُقّ من الكلمة اللاتينية "Status" والتي تعني الحالة أو الاستقرار. يُستخدم مصطلح الدولة للإشارة إلى عنصرين رئيسيين:

أولاً: الأشخاص والمؤسسات التي ينظمها الإطار السياسي للمجتمع.

ثانياً: المؤسسة الحكومية التي تمكّن الدولة من المحافظة على النظام والأمن من خلال مجموعة من القوانين المدعومة بالقوة، والتي تمثل أيضاً وسيلة لإرساء نوع من النظام الاجتماعي وضمان تكامل الأفراد داخل الجماعة بما يخدم المصلحة العامة، وذلك وفقاً للرؤية التي قدمها المفكر الفرنسي موريس دوفرجيه.. (مجيد، 2010، الصفحات 52-53)

يُعرّف الأمير هانز آدم الثاني في كتابه الدولة في الألفية الثالثة الدولة بأنها منطقة جغرافية محددة الحدود إلى حد ما، حيث يوافق غالبية سكانها على وجود سلطة مركزية، أو يُجبرون على الخضوع لها لفترة طويلة من الزمن. ويشترط أن تكون هذه السلطة المركزية قادرة على حماية أرضها وشعبها من العدوان الخارجي، سواء عبر الوسائل الدبلوماسية أو باستخدام القوة العسكرية. (ادم الثاني، 2010، صفحة 31) ومن هذا المنطلق، يبرز التساؤل حول مدى قدرة الدولة على الاضطلاع بدورها في تحقيق المصلحة العامة. وقد تباينت آراء المفكرين في تقديم إجابة شاملة ومُرضية لهذا التساؤل

تُلبي تطلعات مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك قادته ونخبه. فلا يمكن الحديث عن قيام دولة متكاملة وفق المعايير القانونية والسياسية والثقافية والتاريخية، ما لم تُبنَ بمشاركة شاملة من جميع مكونات المجتمع دون إقصاء أو تهميش. ويقتضي ذلك أن تتجسد الدولة كياناً فاعلًا في الوعي السياسي الجمعي، لا تُختزل في كونها مجرد سلطة يُراد الاستحواذ عليها، بل تُفهم بوصفها أداة لخدمة المجتمع وتحقيق مصالحه العامة.. (حاج، 2014، صفحة 13) انطلاقاً مما سبق، يمكن تحديد أربعة عناصر رئيسة تُشكّل الملامح الأساسية لمفهوم الدولة، وذلك على النحو الآتي:

1- تُعد الدولة كياناً سياسياً وقانونياً قائماً على منظومة من القواعد القانونية المُنظِّمة، وتتجسد هذه القواعد من خلال مؤسسات بيروقراطية متعددة تشمل الجوانب المدنية والعسكرية والأمنية.

2- تتمتع الدولة بسلطة سيادية تُعدّ أعلى صور القوة داخل المجتمع، ويُمنح لها – دون غيرها من القوى – الحق المشروع في ممارسة هذه السلطة.

3- يتحقق الاعتراف بشرعية الكيان السياسي للدولة داخلياً من خلال إقرار أفراد المجتمع بأحقيتها في ممارسة السلطة عليهم، وهو ما يُمثل أساس القبول المجتمعي بالنظام السياسي.

4- يشترط لقيام الدولة وجود إقليم محدد تُمارس فيه سلطتها، وهو ما يعني ضرورة وجود حدود معروفة ومعترف بها، إذ إن الاعتراف الدولي بشرعية الدولة غالباً ما يتوقف على تحقق هذا الشرط. (ابراهيم، 1988، صفحة 48)

ثانيا / مفهوم إعادة بناء الدولة

يتركّز الاهتمام في هذا السياق على المعنى الثاني لمفهوم "عملية بناء الدولة"، وهو المفهوم الذي برز بشكل أوضح في أعقاب الحرب الباردة، مستندًا إلى ضرورة إعادة بناء الدول الفاشلة التي تُشكّل تهديداً مباشراً للأمن والسلم الدوليين. وتُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عملية إعادة بناء الدولة بأنها جهود تهدف إلى تعزيز قدرة الدولة ومؤسساتها، إلى جانب ترسيخ شرعيتها من خلال التفاوض على المطالب المشتركة بين الدولة والمجتمع، وذلك عبر آليات ديمقراطية فعالة. كما تُشير المنظمة، في سياق آخر، إلى أن بناء الدولة هو مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها الفاعلون الوطنيون غالباً بهدف خلق شعور وطني جامع، يساعد في تجاوز الانقسامات العرقية أو الطائفية داخل المجتمع. (حسين ا.، 2015، الصفحات 103-104) وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن إعادة بناء الدولة هي عملية داخلية تحفزها العلاقة بين الدولة والمجتمع وتهدف إلى تحسين شرعية الدولة وكفاءة مؤسساتها. (ساحلي، 2024) يرى فرانسيس فوكوياما أن عملية إعادة بناء الدولة تتطلب تأسيس مؤسسات جديدة تتّسم بالكفاءة والقدرة على الاستمرار والاكتفاء الذاتي، إلى جانب دعم وتعزيز المؤسسات القائمة بالفعل. ويُعدّ هذا التوجه نقيضاً لمفهوم تقليص الدولة، الذي يهدف إلى الحد من

نطاق تدخلها وتقليص قدراتها. ومن هذا المنطلق، يتحدد نطاق الدولة من حيث مجالات تدخلها وعملياتها ووظائفها المتعددة، والتي تبدأ من حفظ الأمن الداخلي والنظام العام، وتوفير البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتمتد إلى حماية البلاد من التهديدات الخارجية، والحفاظ على البيئة، وتطوير قطاع التعليم، ووضع السياسات الصناعية والاجتماعية، وتوزيع الموارد والثروات. أما قوة الدولة، فتتمثل في قدرتها الإدارية والمؤسسية على صياغة السياسات العامة، وسنّ القوانين والتشريعات، وتنفيذها بفعالية على أرض الواقع. (فوكوياما، 2007، صفحة 11) إن عملية إعادة بناء الدولة تركز بالأساس على تعزيز الهياكل والمؤسسات العامة داخل إقليم معين، بما يُمكّن هذه المؤسسات من أداء وظائفها بفعالية، لاسيما في ما يتعلق بتوفير السلع والخدمات العامة. وتكمن جوهر هذه العملية في تأسيس سلطة سيادية قادرة على احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتُجسد في الوقت ذاته الإرادة الجمعية للمجتمع، دون أن تستند بالضرورة إلى الإكراه أو القوة القسرية لتحقيق شرعيتها.. (ساحلي، 2024) لذلك، تقوم عملية إعادة بناء الدولة على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في استعادة الشرعية، وترسيخ الأمن، وضمان كفاءة ونجاح جهود إعادة البناء.

المبحث الثاني:- تشكيل النخب السياسية العراقية بعد عام 2003

النخبة السياسية هي المجموعة التي تتنافس بشكل مباشر على القيادة السياسية وتمارس السلطة أو النفوذ السياسي. باعتبارها مجموعة فرعية من النخب المجتمعية، تلعب النخبة السياسية دورًا مهمًا في صنع القرار وإدارة القضايا السياسية والاجتماعية الأوسع. (الاقداحي، 2010، الصفحات 386-387) ووفقاً للثقافة السائدة، فإن التفاوتات في البيئة والثقافة والوعي بين المواقع المختلفة قد أدت إلى ظهور مجموعة متنوعة من الأحزاب. (البياتي، 2013) إن المدة التي ستظل فيها أحزاب النظام السياسي قوية تحدد مدى استقرار هذا النظام. لقد أبدى العراق استعداداً واضحاً لتبني التعددية الحزبية بعد 35 عاماً من حكم الحزب الواحد. (خليل ا.، 2018، صفحة 394) بعد عام 2003، دخل عدد من الجماعات والحركات السياسية إلى الساحة العراقية تحت ستار "العلمانية- الإسلامية"، وظهرت التعددية الحزبية التي تعتبر ظاهرة إيجابية بشكل عام ، والأحزاب هي أحد العناصر القوية والحيوية في النظام السياسي. ولذلك كان التحول إلى التعددية مطلوباً عندما ابتعد العراق عن نظام الحزب الواحد (حسين ه.، 2018، صفحة 44)، ولكن ذلك تم بطريقة دراماتيكية للغاية عندما يكون هناك تعددية حزبية أو سياسية، فإن ما يهم هو وجود إطار ومجموعة من المعايير التي يجب على المنافسين اتباعها داخل النظام السياسي الديمقراطي. (عبدالله، 2017، الصفحات 960-965) تراجع النشاط الحزبي في العراق لفترة طويلة، إلا أنه بعد عام 2003 شهد المشهد السياسي ظهور أكثر من 368 حركة ومنظمة سياسية متنوعة. من الممكن أن يكون العدد الكبير من الأحزاب نتيجة لافتقارهم الطويل

إلى التوظيف والمشاركة والتيارات المشاركة في الساحة السياسية العراقية (محمد و سبع، 2012، صفحة 113) منها:-

1-التيار الديني (حزب الدعوة الإسلامي- المجلس الأعلى الإسلامي- منظمة العمل الإسلامي -حزب الفضيلة- الحزب الإسلامي العراقي- التيار الصدري).

2-التيار القومي (يقسم إلى عربي وكردي وتركماني).

3-التيار العلماني (هي لمذهب فكري، عقيدي، اجتماعي).

المطلب الأول: النظام السياسي العراقي بعد عام 2003– النشأة، الطبيعة، والوظيفة

حدثت نقطة تحول مهمة في تاريخ الدولة العراقية في عام 2003. فقد انتهى الإطار السياسي والمؤسسي الذي حكم العراق لسنوات عديدة مع الإطاحة بالنظام السابق، مما فتح الباب أمام إنشاء نظام سياسي جديد بمبادئ وأفكار وأساليب حكم مختلفة جذرياً. وحل النظام البرلماني التعددي، الذي تأسس على مبادئ احترام حقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، واعتماد الديمقراطية التمثيلية كإطار يوجه العمل السياسي، محل النظام الرئاسي المركزي الاستبدادي، ومع ذلك، لم يكن هذا التغيير بمثابة انتقال سلس إلى الديمقراطية بقدر ما كان ظهور نظام سياسي جديد في بيئة مليئة بالفوضى والتدخل الخارجي والمشاكل الاجتماعية المتصاعدة. وكان لذلك تأثير مباشر على بنية هذا النظام وكيفية إدارته للشؤون المجتمعية والحكومية. إن بناء المؤسسات السياسية عملية صعبة ومتنوعة، إذ أن النظام السياسي الجديد نشأ في ظل الاحتلال الأمريكي، وتحت التأثير المباشر لفاعلين داخليين وخارجيين ذوي أهداف وغايات مختلفة.

أولًا: التحول المؤسسي في العراق بعد عام 2003

شهد العراق بعد عام 2003 تحوّلاً هامًا في بنيته المؤسسية، حيث جرى تفكيك النظام السابق وتأسيس نظام مؤسسي جديد تحت إشراف سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة. ويُلاحظ أن هذا التحول تم في سياق استثنائي وبآليات خارجية، مما أثر على استقرارية النظام الجديد وجعله يواجه تحديات متعددة تتعلق بالبنية والأداء المؤسسي.

1- انهيار الدولة وتفكيك البُنى المؤسسية

أدى التدخل العسكري في العراق عام 2003 إلى إسقاط النظام السابق، وتبع ذلك عملية شاملة لتفكيك مؤسسات الدولة، شملت القوات المسلحة والهيئات الإدارية، إضافة إلى البنية القانونية والتنظيمية.

وكانت قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة، مثل قرار حل الجيش، من العوامل التي أسهمت في خلق فراغ أمني وإداري، مما أتاح نشوء تشكيلات غير رسمية وأضعف من سلطة الدولة المركزية. وقد بدأ التحول المؤسسي في العراق بعد الاحتلال بإصدار سلسلة من القرارات الجذرية من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، وكان أبرزها: (بيرنز، 2006، الصفحات 88–94)

أ– حلّ الجيش العراقي (الأمر رقم 2 لسنة 2003)، ما أدى إلى انهيار المؤسسة العسكرية بالكامل.
ب– حل وزارة الإعلام وجهاز المخابرات وعدد من الأجهزة السيادية.
ج– اجتثاث البعث من مؤسسات الدولة (الأمر رقم 1 لسنة 2003)
تمت محاولة بناء مؤسسات جديدة وفق النموذج الليبرالي – الديمقراطي، لكن ذلك تم من دون مراعاة السياق الاجتماعي والسياسي العراقي، ما أدى إلى: (Ismael, 2015, pp. 67–72)

– ضعف المؤسسات الجديدة من حيث التكوين والكفاءة.
– تغلغل الأحزاب السياسية داخل الجهاز الإداري للدولة.
– اعتمد توزيع المناصب المؤسسية على مبدأ تمثيل مكونات المجتمع لضمان التوازن والشراكة.

2– مرحلة مجلس الحكم الانتقالي

ويمثل مجلس الحكم بداية نظام جديد يدمج الأفكار التي قررتها أحزاب المعارضة العراقية في مؤتمرات المعارضة التي عقدت في المنفى، خاصة مؤتمر لندن عام 2002 ومؤتمر صلاح الدين. وبعد مناقشات مع سلطة التحالف المؤقتة، تم إنشاء المجلس في 13 يوليو 2003، وتكون من أحزاب المعارضة الرئيسية – المجلس الأعلى الإسلامي، وحزب الدعوة الإسلامية، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والمؤتمر الوطني العراقي، والوفاق الوطني، والحزب الوطني العراقي المستقل بزعامة عدنان الباجاجي – ولها خمسة وعشرون صوتا. يتألف المجلس من 22 عضوًا، منهم اثنان وعشرون مرشحون من مجموعة الدول السبع، وثلاثة مرشحون من الإدارة الأمريكية. من إجمالي عدد الأعضاء، يُشكل الشيعة 52% من المجموعة، وخمسة سُنة 20%، وخمسة أكراد 20%، وعضو واحد لكل من التركمان والمسيحيين الآشوريين 4%. (الزبيدي، 2007، صفحة 80) وعلى صعيد رئاسة المجلس، فقد تم اختيار "الرئاسة الدورية" حسب الترتيب الأبجدي من بين المرشحين الـــ14 التالية أسماؤهم: إبراهيم الجعفري، أحمد الجلبي، إياد علاوي، جلال الطالباني، السيد عبد العزيز الحكيم، عدنان الباجاجي، محسن عبد الحميد، السيد محمد بحر العلوم، ومسعود البارزاني. (الخياط، ب ت، صفحة 48)، واجه مجلس الحكم الانتقالي انتقادات واسعة وتشكيكات في شرعيته وقدرته على تمثيل جميع المكونات التي ادعى تمثيلها. ويرجع ذلك إلى أنه أضاف بعدًا جديدًا

للانقسامات القائمة، يتمثل في التفرقة بين "عراقيي الداخل" و"عراقيي الخارج". وعلى الرغم من ذلك، فقد سعى المجلس إلى أن يكون شاملاً لمختلف مكونات المجتمع العراقي، ومعبراً عن أشكال الشراكة السياسية بين القوى والأحزاب التي كانت في المنفى والتي توصلت إلى اتفاقات مشتركة في مؤتمرات المعارضة.. (حسين ع.، 2014، صفحة 143)

ثانيا: قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

بدأ الهيكل القانوني للنظام السياسي بعد عام 2003 مع القانون الإداري الانتقالي العراقي، وهو أقرب إلى الدستور المؤقت الذي شكل الأساس لدستور عام 2005. (حسين ع.، 2014، صفحة 143). تم تقديم عدد من الاقتراحات حول تركيبة الدستور العراقي عقب الاجتماع الافتتاحي لمجلس الحكم في 13 /7/ 2003. وتلقى مجلس الإدارة اقتراحات من اللجنة التي تم تشكيلها لهذا الغرض، متضمنة عدداً من الأفكار منها (السوداني، 2005، صفحة 122) :-

1- إجراء انتخابات لوضع الدستور واختيار (100-150) ممثلاً للجمعية التأسيسية. وأيدت المرجعية الدينية المتمثلة بسماحة السيد علي الحسيني السيستاني هذا الاقتراح الذي طرحته الأحزاب الشيعية الممثلة في مجلس الحكم. (حسين ع.، 2014، صفحة 144)
2- اختيار المشرعين على أساس التعيين، كما تجسده سلطة التحالف المؤقتة والتحالف الكردستاني.
3- اعتماد دستور مؤقت ليكون بمثابة الأساس لدستور طويل الأمد. ويؤيد هذا الرأي كل من الأحزاب الكردية، الدكتور عدنان الباجه جي، وسلطة الائتلاف المؤقتة التي يرأسها الحاكم المدني بول بريمر.

المطلب الثاني: النخب الحاكمة وصناعة النظام السياسي الجديد

1- دور النخب في كتابة الدستور وترسيخ التوافقية

أشرفت النخب الحاكمة على صياغة دستور عام 2005 ضمن سياق استثنائي اتسم بانعدام الاستقرار الأمني وضعف التوافق الوطني. وقد جرت عملية كتابة الدستور في إطار من التفاهمات السياسية ضعيفة الأسس، الأمر الذي جعله يعكس إلى حد كبير توازنات القوى بين المكونات الأساسية،(الشيعة، السنة، الأكراد) أكثر من كونه عقدًا اجتماعيًا شاملاً (سعيد، شكاليات الدستور العراقي الدائم، 2015، صفحة 43)، وسعت النخب إلى تثبيت مكاسبها السياسية في نصوص دستورية، عبر تضمين مبادئ الفيدرالية، وتوزيع الصلاحيات، والغموض في العديد من المواد الجوهرية، ما فتح المجال لتفسيرات متعددة للنظام السياسي (عبد الجبار، الدولة والمجتمع والتحولات الكبرى في العراق، 2018، صفحة

109) ان الدستور لم ينشئ نظامًا سياسيًا راسخًا، بل رسّخ الطابع التوافقي على حساب البناء المؤسسي، إذ أصبح تشكيل الحكومات مرتبطًا بالتفاهمات الحزبية والطائفية، وليس بالبرامج السياسية أو الكتل الوطنية (الكاظمي، 2017، صفحة 61)

2- دور النخب في مؤسسات الحكم (البرلمان – الحكومة – القضاء)

وبمجرد اعتماد الشكل البرلماني للحكومة، كان على المؤسسات الدستورية أن تتكيف مع النظام الجديد. وتنص المادة 47 من الدستور على أن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة منفصلة وتمارس وظائفها وفق مبدأ الفصل بين السلطات. (ستانسفيلد،، 2009، الصفحات 208-210)

1- السلطة التشريعية (تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب والمجلس الاتحاد)

أ- مجلس النواب:- هو مجلس الاول في السلطة التشريعية ويتكون من مجموعة من النواب اذ انه لكل (100.000) نسمة نائب واحد.

ب- مجلس الاتحاد:- يتم أنشاء مجلس تشريعي يدعى مجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وينظم تكوينة، بقانون اغلبيه ثلثي أعضاء مجلس النواب.

2- السلطة التنفيذية وتعرف بالثنائية التي توزع بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ويمثل رئيس الجمهورية رمز من رموز الوحدة والسيادة. فهو يعمل على حفظ سيادة البلاد واستقلالها وينبغي ان يكون موقفه حيادي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويتم اختيار رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب في الجلسة الأولى. (عياش، 2011، الصفحات 17-18)

3- السلطة القضائية / مع صفة الاستقلال، يعتبر القضاء المؤسسة الثالثة للدولة. ونتيجة للنظام السياسي، فهو بمثابة الأساس لتنفيذ القانون والعدالة. وهي مسؤولة عن اتخاذ القرارات بين الناس، وتفسير القانون، وتجنب الصراعات وأعمال العنف ضد بعضهم البعض. (عبد الحسن و البهادلي، 2017، الصفحات 37-40).

كانت مؤسسات الدولة، وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية، خاضعة لسيطرة النخب الحاكمة. فبدلاً من أن يكون بمثابة هيئة رقابية وتشريعية مستقلة، تحول البرلمان إلى مكان للمشاحنات السياسية وصراع الكتل. وظل الكثير من التشريعات معلقا بسبب عدم وجود إجماع سياسي (الشرع، 2020، صفحة 88)، وأما السلطة التنفيذية أصبحت محكومة بمنطق المحاصصة، حيث يتم تخصيص الوزارات حزبيا وطائفيا ومن دون مساءلة وكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، أدى التدخل السياسي المباشر إلى تقويض المحكمة تدريجياً، وحرمانها من الاستقلال في العديد من الحالات الحساسة. (الحسني، 2021، صفحة 55)

المبحث الثالث: تقييم دور النخب الحاكمة في إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام 2003

يسعى هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية لتقييم الأداء الفعلي للنخب الحاكمة ودرجة نجاحها أو فشلها في إعادة بناء الدولة، بعد أن تناول المبحثان السابقان الإطار المفاهيمي لتكوين النخب السياسية وطبيعة الدولة، تليها التحولات السياسية والمؤسساتية التي رافقت تشكيل النظام السياسي العراقي بعد عام 2003. وينتقل هذا المبحث من المنهج التفسيري إلى المنهج التقييمي، مع التركيز على الإخفاقات السياسية والقضايا الهيكلية وفرص الإصلاح المحتملة.

المطلب الاول : تحديات إعادة بناء الدولة

نتيجة للتفاعل المعقد بين العوامل الداخلية والخارجية، شهدت الدولة العراقية أزمة شاملة في إعادة بناء مؤسساتها وإعادة تشكيل بنيتها السياسية والإدارية بعد عام 2003. وقد ساهم اعتماد النخب الحاكمة على منطق المحاصصة وعدم وجود رؤية وطنية واضحة في خلق نظام سياسي هش وغير مستقر، الذي فُرض كآلية لتقاسم السلطة بين المكونات الطائفية والأثنية، في محاولة لتفادي الصراعات. وقد ظهر هذا النظام أولاً في تشكيل مجلس الحكم عام 2003 (عبد الجبار ، العمامة والافندي: سوسيولوجيا الدولة في العراق، 2010، صفحة 198)، حيث تم توزيع المقاعد بين الشيعة والسنة والأكراد والتركمان والمسيحيين. لكن بدلاً من تعزيز الشراكة الوطنية، أنتجت المحاصصة انقسامًا حادًا داخل مؤسسات الدولة، ورسّخت الولاءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني، وساهمت في نشر الفساد السياسي والإداري من خلال توزيع المناصب وفق الانتماء وليس الكفاءة. (داغر، 2017، صفحة 3) وبمرور الوقت، تحوّلت المحاصصة من آلية انتقالية إلى نمط دائم للحكم، وهو ما أدّى إلى تقويض فعالية النظام السياسي، وانعدام الشفافية والمساءلة، وتكريس منطق الغنيمة، لا سيما مع تعاظم نفوذ الأحزاب داخل الوزارات والمؤسسات الحيوية. (الشمري، 2021، صفحة 27) مما أدى إلى تعثر عملية إعادة بناء الدولة على أسس مؤسسية حديثة. وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه الدولة.

أولاً: الفشل في ترسيخ مؤسسات الدولة الحديثة

لقد ترك قرار قوات الاحتلال بحل الجيش والأمن والمؤسسات الإدارية فراغًا مؤسسيًا صارخًا أضعف الدولة العراقية بشدة ومهّد الطريق لتشكيل مناخ فوضوي حيث احتلت منطق الجماعات المسلحة واللاعبين غير الرسميين مركز الصدارة. كما كانت تفتقر النخب السياسية التي وصلت إلى السلطة إلى مبادرة وطنية لإنشاء مؤسسات دولة مدنية ومهنية. وبدلا من ذلك، عززوا عدم الاستقرار المؤسسي من خلال تخصيص المناصب وفقا لمعايير سياسية خاصة. "لم تكن إعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس وطني ومهني مشروعاً للنخب السياسية العراقية خلال الفترة الانتقالية. بل كان نظام

المحاصصة السياسي الطائفي يحكم التخصيص والتعيينات الإدارية، مما أدى إلى أداء ضعيف للدولة. (محمود، 2018، صفحة 94)، فالتعيينات تتم الآن على أساس الولاء السياسي أكثر من القدرة. وينعكس في هذا الظرف عدم القدرة على إنشاء هيئة إدارية قادرة على تنفيذ السياسات العامة بشكل فعال ومستقل.

ثانيًا: اضطراب الهيئات الرقابية والفساد المؤسسي

بعد عام 2003، دفعت الشبكات الحزبية والولاءات السياسية في ترسيخ الانحراف الإداري. وتعطلت أنظمة الرقابة والمساءلة بسبب النفوذ الحزبي الذي تشابك مع أداء الحكومة. ومن خلال استخدام التعيينات السياسية للسيطرة على مؤسسات الدولة، حولت النخب الحزبية المناصب العليا إلى أدوات للحزبية والتمويل الذاتي، وأن هذا "الانحراف لم يكن مجرد ظاهرة مؤقتة، بل أصبح جزءا من منظومة الحكم، مما جعل مؤسسات الدولة رهينة لسلطة الأحزاب التي لا تعبر عن الإرادة العامة بل عن المصالح الفئوية الضيقة". (حبيب، 2016، صفحة 59) ساهمت هذه الديناميكية في تعطيل الرقابة، وتضارب السلطات، وانخفاض مستوى الأداء العام للدولة، الأمر الذي انعكس سلبًا على الخدمات والبنية التحتية والعلاقة بين الدولة والمجتمع. (خليل ح.، 2019، صفحة 104) وعلى مر السنين، أظهرت تقارير هيئة النزاهة العراقية تزايد الفساد الإداري والمالي، خاصة في الوزارات الخدمية والسيادية. أحد أبرز الأمثلة على هذا الانسداد هو تسيس المحاكم وأجهزة الرقابة، التي لم تعد قادرة على توجيه اتهامات ضد الأشخاص غير الشرفاء المرتبطين بأحزاب سياسية قوية.

ثالثا: غياب المبادرة الوطنية الشاملة

ساهم النظام السياسي القائم على التوافق العرقي والطائفي في إضعاف هوية الدولة الوطنية، إذ باتت النخب الحاكمة تُنتج خطابًا سياسيًا متمركزًا حول مكوّناتها العرقية أو الطائفية، بدلًا من تعزيز روح المواطنة والانتماء للدولة. كما أدى ضعف الاندماج الوطني إلى تكريس الانقسام السياسي والاجتماعي، وأضعف من فرص بناء دولة تمثّل جميع العراقيين . أن "الخطاب السياسي للنخب في فترة ما بعد الاحتلال لم يركز على بناء الدولة، بل انشغل بإعادة توزيع السلطة والموارد ضمن معادلات طائفية وعرقية". وأدى هذا التشرذم إلى فشل بناء مشروع وطني متكامل يوحد العراقيين تحت مظلة مؤسسات الدولة، حيث طغت الانتماءات الفرعية على الهوية الوطنية، مما أثر سلبا على شرعية النظام السياسي واستقراره على المدى البعيد. (خلف، 2019، صفحة 112)

المطلب الثاني: إخفاقات النخب في تحقيق التحول المؤسسي

بعد عام 2003، أظهر الواقع المؤسسي والسياسي في العراق أن الطبقة الحاكمة غير قادرة على قيادة تغيير مؤسسي حقيقي. وسواء كان الأمر يتعلق بغياب الرؤية أو ترسيخ المصالح الطائفية والحزبية، فقد ساهموا بشكل مباشر في فشل محاولات بناء الدولة الحديثة. هناك عدة جوانب مترابطة يمكن استخدامها لفحص هذا الفشل:

أولاً: المحاصصة السياسية كمُعطِّل رئيس للتحول المؤسسي

كانت فكرة المحاصصة العرقية والطائفية بمثابة الأساس لآلية تقاسم السلطة في النظام السياسي العراقي الذي ظهر بعد عام 2003. ونتيجة لذلك، أصيبت المؤسسات بالشلل، وأصبحت توجهاتها وتكوينها تمليها المصالح السياسية الضيقة وليس الكفاءة الوطنية. ولأن المناصب العليا في الوزارات والمؤسسات واللجان الرقابية تم تخصيصها على أساس التوازنات العرقية والطائفية، فقد تم تعيين المسؤولين بسبب انتمائهم السياسي أكثر من مؤهلاتهم وخبراتهم. (سعيد، النظام السياسي في العراق بعد عام 2003: التحديات والآفاق، 2015، صفحة 66)

ثانياً: ضعف الثقافة المؤسسية لدى النخب

اغلب النخب التي دخلت السياسة العراقية بعد عام 2003 لم تكن من مواليد الدولة. وبدلاً من ذلك، كانوا ينتمون إلى أطر قومية، أو منظمات إسلامية سياسية، أو المعارضة السابقة. وهذا يدل على أن أساسها كان حزبيا أو إيديولوجيا وليس مؤسسيا. ونتيجة لذلك، كشف أسلوب هذه النخب الإداري وطريقة صنع القرار لديها عن افتقارها إلى المعرفة العملية حول كيفية بناء المؤسسات وفق منطق الدولة المعاصرة. (Romano, 2006, p. 299)

ثالثاً: إخفاق في بناء المؤسسات الرقابية المستقلة

فشلت النخب في تمكين الهيئات الرقابية والقضائية من ممارسة دورها في حماية مؤسسات الدولة من الفساد والانحراف. فقد بقيت مؤسسات مثل هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومفوضية الانتخابات خاضعة لتأثيرات الأحزاب الكبرى، ولم تحظَ بالاستقلالية الكافية لتأدية وظائفها بشكل فعّال. (International، 2022)

رابعاً: الانقسام المؤسسي في المؤسسات السيادية

شهد العراق ظاهرة الانقسام داخل المؤسسة الواحدة منذ عام 2003، وذلك لتعدد ولاءات المسؤولين، مما أدى إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار ضمن الوزارة الواحدة. ولهذا السبب، تعرقلت إجراءات

التخطيط والتنفيذ، مما جعل من المستحيل على المؤسسات وضع سياسات وطنية شاملة. (الجميلي، 2020، صفحة 87)

خامساً: الاستعانة بشخصيات غير مؤهلة في مفاصل الدولة

وأدت هيمنة الحزب على عمليات الترشيح والتوظيف إلى تعيين العديد من الأشخاص عديمي الخبرة في مناصب إدارية رفيعة المستوى، مما أعاق الإصلاح الإداري. ولم تعد المواقف أداة لتفعيل سياسة عامة ناجحة، بل أصبحت بدلاً من ذلك أداة للاسترضاء السياسي. (الصفار، 2021، صفحة 172)

سادساً: ضعف التحديث التكنولوجي والإصلاح الإداري

إن دمج التقنيات المعاصرة في إدارة الدولة لم يحظ باهتمام كاف من النخب. ويستمر استخدام الممارسات الإدارية التقليدية، مما يهدر الوقت ويسمح بازدهار البيروقراطية والفساد. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم بذل أي محاولة لتحديث القوانين الإدارية أو إعادة هيكلة القوى العاملة لتتوافق مع البيئة الرقمية المعاصرة. (Bank W. , 2021, p. 39)

تظهر تجربة العراق بعد عام 2003 أن عجز النخب الحاكمة عن إحداث التغيير المؤسسي كان نتيجة لأزمة جوهرية في مفهومها للدولة ووظيفتها وليس مجرد خطأ إداري بسيط. وبدلاً من النظر إلى مؤسسات الدولة باعتبارها حجر الزاوية لشرعية الدولة الحديثة، نظرت إليها النخب كأدوات للسلطة. وبدلاً من قيادة التحديث والتغيير، حافظت هذه النخب على ثقافة المحاصصة والفساد والاعتماد على الآخرين، مما جعل مؤسسات الدولة ضعيفة ومعتمدة وغير قادرة على القيام بواجباتها الأساسية.

المطلب الثالث: آفاق إصلاح دور النخب في الدولة

إن الخطوة الأكثر أهمية نحو تحقيق التغيير المؤسسي الحقيقي وإنشاء دولة مبنية على المواطنة والكفاءة المؤسسية في عراق ما بعد عام 2003 هي إصلاح دور النخب الحاكمة. وبعد أكثر من عشرين عاماً من التحول السياسي، أثبتت التجربة أن الأزمة البنيوية التي يواجها النظام السياسي لا تتعلق فقط ببنية الدولة أو دستورها، بل وأيضاً بقدرة النخب المسؤولة عن هذه المؤسسات ومدى تفانيها في سبيل مُثُل الدولة المعاصرة. ومن ثم، لحل هذه المشكلة، لا بد من مراجعة وظيفة النخب السياسية بشكل شامل وإعادة صياغتها لخدمة مهمة الدولة وليس مصالح القوى النافذة..

أولاً: ضرورة إعادة هيكلة النظام السياسي لفتح المجال أمام نخب جديدة

إن أحد أكبر العوائق التي تحول دون التغيير هو أن البنية السياسية الحالية في العراق، والتي بنيت على المحاصصة العرقية والطائفية، قد أبقى النخب الراسخة في السلطة وأعاقت صعود الأحزاب السياسية الجديدة. وكان الهدف من الأحزاب الرئيسية هو الاستفادة من اللوائح الانتخابية، وأصبحت التعيينات في المناصب العليا تحدد الآن على أساس الحصص وليس المؤهلات. (سعيد، إشكالية بناء الدولة في العراق: من المعارضة إلى السلطة، 2014، صفحة 147) وبالتالي فإن إعادة النظر في التشريعات الحزبية، والنظام الانتخابي، وإجراءات تشكيل الحكومة، هي الخطوة الأولى نحو التغيير من أجل إتاحة المجال لنخب جديدة ومستقلة ومدنية ذات أفكار إصلاحية.

ثانياً: استبدال النخب الريعية بنخب إنتاجية

بعد عام 2003، اعتمدت النخب السياسية في العراق في الأغلب على الاقتصاد الريعي القائم على النفط، فاستخدمت الموارد لتعزيز قوتها من خلال التوظيف العشوائي وشبكات المحسوبية السياسية. وكانت نتائج ذلك مؤسسات غير فعالة واقتصادًا مهزوزًا (Bank T.، 2021، صفحة 39). ومن أجل المساعدة في إنشاء مؤسسات حقيقية تقوم على المسؤولية والكفاءة بدلا من الولاء، فإن الحل يتلخص في خلق نخب سياسية اقتصادية جديدة تدعم اقتصاد السوق وتربط المصالح السياسية بالإنتاج بدلا من التوزيع.

ثالثاً: تعزيز الثقافة المؤسسية داخل الأحزاب والنخب

غالبية الأحزاب العراقية هي مراكز صنع القرار التي تقتصر على قيادات معينة بدلا من العمل كمنظمات سياسية ذات معايير تنظيمية محددة. هذا النهج الفردي في السياسة يمنع النخب المتنافسة من الظهور داخل نفس الحزب. ولا بد من تنفيذ تشريعات حزبية داخلية إلزامية، مثل تلك المتعلقة بالانتخابات الداخلية، والشفافية المالية، والتجديد الدوري للقيادة، من أجل إصلاح هذا الوضع (عبد الامير، 2020، صفحة 212). ومن الضروري أيضاً تأسيس ثقافة سياسية جديدة تشجع السلوك الديمقراطي داخل الهياكل الحزبية من خلال المشاركة العامة والإعلام والتعليم.

رابعاً: دمج النخب الأكاديمية والتكنوقراط في النظام السياسي

وعلى الرغم من أن النخب المتخصصة هي حجر الزاوية في كل تغيير مؤسسي، إلا أن النخب الحاكمة تجاهلت في الغالب وظيفتها في مجالات الاقتصاد والإدارة والتخطيط والتعليم. ومن أجل إعادة بناء الدولة، يجب أن تكون هذه المجموعات ممثلة في الوزارات والمجالس الاستشارية للدولة والمؤسسات التشريعية وأن تلعب دورًا حاسمًا في صنع القرار (عطيه، 2016، صفحة 96). إن

إنشاء إجراءات لاختيار المرشحين المؤهلين لأدوار رفيعة المستوى من خارج هيكل الحزب يشكل خطوة أولى حاسمة في الحد من الفساد وزيادة الكفاءة.

خامساً: إصلاح القضاء والإعلام كرافعتين لتقويم أداء النخب

هناك شرطان أساسيان لتقييم سلوك النخب السياسية وتحميلهم المسؤولية، وهما حرية الإعلام واستقلال القضاء. وبعد عام 2003، أظهرت التجربة العراقية مدى هشاشة أداء هذين القطاعين بسبب الهيمنة السياسية، والضغوط الحزبية، وغياب القوانين التي تضمن الاستقلال. ولتحقيق الإصلاح في هذا المجال، لا بد من تعزيز المؤسسات القضائية ماليا وقانونيا، ويجب حماية القضاة من التدخلات والتهديدات السياسية (Group, 2022, p. 15). فضلا عن ذلك، يجب تشجيع وسائل الإعلام المستقلة ومنحها سلطة مراقبة الإدارة والكشف عن حالات عدم الكفاءة والفساد

سادساً: تعزيز الرقابة البرلمانية والمجتمعية على أداء النخب

إن أحد أسباب ضعف أداء النخب ونمو الفساد هو الافتقار إلى المساءلة الحقيقية. ومن الأدوات الأساسية لتغيير الاتجاه وجود برلمان فعال يمكنه مراقبة عمل الإدارة واستجواب الوزراء. تتمثل إحدى طرق توليد الضغط الاجتماعي ضد النخب غير الكفؤة أو غير النزيهة في تعزيز دور الجامعات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني في تقييم السياسة الحكومية. تستمر النخب في العمل بلا قيود وتديم الفشل في غياب الرقابة المؤسسية والشعبية الكافية.

سابعاً: إشراك الشباب في عملية إعادة إنتاج النخب

إن إشراك الشباب في السياسة أمر ضروري استراتيجيا لتجديد النخبة، حيث هيمنت مجموعة أكبر سنا من السياسيين على المشهد السياسي منذ عام 2003. ولكن للقيام بذلك، لا بد من إزالة العقبات القانونية والثقافية التي تحول دون مشاركتهم، مما يسمح لهم بتشكيل أحزابهم الخاصة، والمشاركة في مراكز البحث وصنع القرار، والحصول على المساعدة السياسية والفنية (International, Corruption Perceptions Index 2022, 2022, p. 4). منذ عام 2019، أظهرت الحركات الاحتجاجية الشابة في العراق وعيًا سياسيًا متطورًا يمكن استخدامه لإنشاء نخب جديدة تعطي الأولوية لاحتياجات الدولة على المصالح الشخصية. إن إصلاح دور النخب السياسية في العراق يتطلب استراتيجية شاملة تعالج بنية النظام، والقنوات التي يتم من خلالها إنتاج النخب، وثقافتها، والمؤسسات التي تشرف عليها. ولا يمكن تحقيق ذلك بشعارات واسعة أو نداءات أخلاقية. والمطلوب الآن هو نظام كامل من الروابط، والأفكار، والأنماط السلوكية التي تعرضت للفشل المستمر، وليس مجرد

تغيير الوجوه. ولن يكون هذا ممكنا إلا من خلال هدف وطني محدد جيدا يعطي الأولوية لبناء الدولة على هموم السلطة، والتصميم السياسي القوي، والضغوط الاجتماعية واسعة النطاق.

الخاتمة

موضوع النخب الحاكمة في العراق بعد عام 2003 يعد مفتاحًا لفهم التحديات التي واجهت عملية بناء الدولة الحديثة. فالنخب السياسية التي تولت السلطة لم تتمكن من إرساء دولة مؤسسات حقيقية، بل سيطر عليها منطق السلطة الشخصية والحزبية، مما أعاد إنتاج الهوية الفرعية بدلاً من تعزيز الهوية الوطنية. هذا الوضع أدى إلى ضعف المؤسسات وتفشي الفساد، وهو ما انعكس في تراجع ثقة المواطنين. ومن خلال الاحتجاجات الشعبية، أصبح من الواضح أن هذه النخب تفتقر إلى الشرعية الشعبية ولا تمتلك رؤية إصلاحية شاملة. لذا، يتطلب إصلاح النظام السياسي العراقي تغييرات جذرية، ليس فقط في الأشخاص بل في هيكلية النظام السياسي ككل. يجب بناء بيئة مؤسسية تعتمد على التداول الديمقراطي السلمي للسلطة، ويجب على النخب أن تكون أكثر استقلالية وكفاءة لضمان بناء دولة قائمة على المؤسسات وليس الولاءات. نجاح هذا الإصلاح يعتمد على التعاون بين القوى السياسية والمجتمع المدني والشباب، مما يضمن بناء دولة تعبر عن الجميع وتستعيد ثقة المواطن.

الاستنتاجات

1- النخب الحاكمة بعد 2003 جاءت نتيجة لتدخل خارجي، لا نتيجة تطور داخلي، مما أضعف شرعيتها.
2- فشلت النخب في بناء مؤسسات الدولة، نتيجة تغليب المصالح الحزبية على الوطنية.
3- النظام السياسي القائم يعاني من زبائنية واضحة أفرغت الديمقراطية من مضمونها.
4- غياب الرؤية الاستراتيجية لدى النخب أدى إلى ضعف التخطيط وفشل التنمية.
5- هناك أزمة ثقة متفاقمة بين النخب والمجتمع، تجلت في التظاهرات الشعبية.
6- تم تهميش الكفاءات لصالح نخب حزبية غير مؤهلة، ما أدى لهجرة العقول.
7- الإرادة السياسية للإصلاح كانت شكلية وغير فعالة.
8- إصلاح دور النخب ممكن، لكنه يتطلب تغييرات بنيوية عميقة.

التوصيات

1- تعديل الدستور لتقوية مركزية الدولة وضبط العلاقة بين مكوناتها.
2- اعتماد الكفاءة والنزاهة معياراً لتولي المناصب بعيداً عن المحاصصة.

3- دعم عودة الكفاءات العراقية وتمكين التكنوقراط في مؤسسات الدولة.
4- إصلاح النظام الانتخابي وتشجيع التعددية الحزبية الوطنية.
5- نشر ثقافة المواطنة وتعزيز القيم الوطنية في التعليم والإعلام.
6- تفعيل المساءلة القانونية للنخب ومكافحة الفساد بجدية.
7- إنشاء مجلس استشاري يضم نخباً علمية لمساندة صانع القرار.
8- الاستفادة من التجارب الدولية في إعادة بناء الدولة بعد النزاعات.

الهوامش

.Middle East Report No *.s Paralyzed Politics ʾIraq* .(2022) .International Crisis Group
Ismael, T. Y. (2015). *Iraq in the Twenty-First Century: Regime Change and the Making of a Failed State.*
Romano, D. (2006). *The Kurdish Nationalist Movement.* Cambridge: Cambridge University Press.
.Seizing the Opportunity for Reforms – Iraq Economic Monitor .(2021) .The World Bank
.Washington D.C ،https://n9.cl/m5t5cu
.Berlin *.Corruption Perceptions Index 2022* .(2022) .Transparency International
،https://n9.cl/19wyt *.Corruption Perceptions Index 2022* .(2022) .Transparency International
.Berlin
.Seizing the Opportunity for Reforms – Iraq Economic Monitor .(2021) .World Bank
.Washington D.C.: https://n9.cl/bbpl4w

احسان الشمري. (2021). لمحاصصة والتحدي المؤسسي في العراق. *المجلة العراقية للعلوم السياسية*، صفحة 27.
احمد زايد. (1988). *مقدمة في علم الاجتماع السياسي* (المجلد 1). الدوحة–قطر: دار قطري بن الفجاءة.
احمد سيد حسين. (2015). *دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة روسيا في عهد بوتين*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
الدستور العراقي لعام 2005. (بلا تاريخ). *الدستور العراقي الدائم لعام 2005* . تاريخ الاسترداد 1 11, 2024، من : https://2u.pw/UUJsBPhS.
الكيالي, عبد الوهاب;. (2007). *الموسوعة السياسية* (المجلد الطبعة 1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
انوار اسماعيل خليل. (2018). دور الاحزاب السياسية في العراق في التمكن السياسي للمراة العراقية بعد عام 2003. *مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية– جامعة بغداد*، صفحة 394.
بدرية صالح عبدالله. (6, 2017). قانون الاحزاب السياسية في العراق. *لمجلة السياسية والدولية – جامعة المستنصرية*، الصفحات 960–965.
جاريث ستانسفيلد،. (2009). *العراق الشعب والتاريخ وسياسة* (المجلد ط1). ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
جاك بأغنار. (2000). *الدولة مغامرة غير اكيدة*. (نور الدين اللباد، المترجمون) القاهرة: مكتبة مدبولي.

حسام الدين علي مجيد. (2010). *اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصرجدلية الاندماج والتنوع* (المجلد ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حسن خليل. (2019). *المحاصصة والفساد في العراق الجديد*. لندن: دار الوراق.

حسن سعد عبد الحميد. (29 4, 2016). سمات النخب الحاكمة في العراق بعد عام 2003. *مجلة القدس العربي*.

حسن لطيف الزبيدي. (2007). *موسوعة الاحزاب العراقية*. بيروت: دار العارف للمطبوعات.

حيدر سعيد. (2014). *إشكالية بناء الدولة في العراق: من المعارضة إلى السلطة*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حيدر سعيد. (2015). *النظام السياسي في العراق بعد عام 2003: التحديات والآفاق*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حيدر سعيد. (2015). *شكاليات الدستور العراقي الدائم*. بيروت: المركز العربي للأبحاث.

حيدر سعيد. (2017). *النظام السياسي في العراق بعد 2003: إشكاليات البنية والدستور*. بيروت: المركز العربي للأبحاث.

خالد وليد محمود. (2018). *بناء الدولة في العراق بعد عام 2003: إشكاليات الواقع وإمكانات المستقبل*. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

خليل احمد خليل. (1984). *المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع*. بيروت: دار الحداثة.

رشيد عمارة. (2015). النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 12*، صفحة 306.

سعد الدين ابراهيم. (1988). *المجتمع و الدولة في الوطن العربي* (المجلد ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سيف الخياط. (ب ت). *كيف حكموا العراق،اوراق من دهاليز مجلس الحكم*. بغداد: مؤسسة السفير للتوزيع.

شتيوي عبد مطر. (نيسان, 2016). النخبة بين المودودي وسيد قطب. *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*(24)، صفحة 69.

صادق الاسود. (1990). *علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده*. بغداد: جامعة بغداد.

عادل الصفار. (2021). *إدارة الدولة في العراق بين البيروقراطية السياسية والتخطيط المؤسسي*. بغداد: دار الوراق.

عامر عياش. (2011). طبيعة النظام البرلماني في العراق في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005. *مجلة الحقوق*، الصفحات 17–18.

عبد الوهاب الكيالي. (2007). *الموسوعة السياسية* (المجلد 6). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عبدالله عبد الامير. (2020). *تحول النخب السياسية في العراق بعد 2003*. بغداد: دار سطور.

عدي فالح حسين. (2014). *النظام السياسي العراقي بعد 3002 دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة)الشيعة/السنة/الاكراد*. بغداد.

عماد الشرع. (2020). *البرلمان العراقي بعد 2003: أزمات التمثيل والأداء*. بغداد: دار ابن الأثير، بغداد،.

غسان عطيه. (2016). *نحو مشروع دولة مدنية في العراق*. دبي: مركز المسبار للدراسات.

فالح عبد الجبار. (2018). *الدولة والمجتمع والتحولات الكبرى في العراق*. بيروت: المركز العربي.

فالح عبد الجبار . (2010). *العمامة والافندي: سوسيولوجيا الدولة في العراق*. بيروت: دار الجمل.

فراس البياتي. (2013). *التحول الديمقراطي في العراق مابعد 9 نيسان2003* (المجلد ط1). بيروت: العارف للمطبوعات.

فراس عبد الرزاق السوداني. (2005). *العراق مستقبل بدستور غامض، نقد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية*. الاردن: دار عمار للنشر و التوزيع.

فرانسيس فوكوياما. (2007). *بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين*. الرياض: دار العبيكان للنشر.

كاظم حبيب. (2016). *العراق: الدولة والمجتمع المدني والفساد السياسي*. بيروت: دار الرواد.

كنعان الجميلي. (2020). التحول المؤسسي وإعادة بناء الدولة في العراق بعد 2003. *مجلة السياسة العامة*، صفحة 87.

ليث عبد الحسن، و هند احمد البهادلي. (2017). المؤسسات الدستورية في العراق بعد عام 20003 السلطة القضائية انموذجا. *مجلة قضايا سياسية*، الصفحات 37-40.

مبروك ساحلي. (3 8, 2024). *تحديات اعادة بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة سوريا والسودان*. تم الاسترداد من https://2u.pw/veuZC.

محمد الحسني. (2021). *السلطة القضائية في العراق: بين النص والتطبيق*. بغداد: دار سطور.

منقذ داغر. (2017). *المحاصصة الطائفية ومستقبل الدولة العراقية*. بغداد: تقرير معهد جالوب.

ميلود عامر حاج. (2014). *بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية*. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث.

نبراس الكاظمي. (2017). *قراءة نقدية في الدستور العراقي*. لندن: دار الوراق.

نيكولاس بيرنز. (2006). *الانهيار وبداية الفوضى في العراق*. (ترجمة مركز الجزيرة للدراسات، المترجمون)

هانز ادم الثاني. (2010). *الدولة في الالفية الثالثة* (المجلد ط1). (حسان البستاني، المترجمون) بيروت: دار العربية للعلون ناشرون.

هبه حسين. (2018). دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي "العراق انموذجاً". *مجلة حمورابي*، صفحة 44.

هشام محمود الاقداحي. (2010). *علم اجتماع السلطة*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

هيفاء احمد محمد، و سداد مولود سبع. (2012). التيارات السياسية الحزبية العراقية بعد الاحتلال وموقفها من بناء الدولة. *مجلة كلية التربية للبنات–جامعة بغداد، 23*(4)، صفحة 1013.

وضاح زيتون. (2010). *المعجم السياسي*. عمان – الاردن: دار اسامة ، دار المشرق الثقافي.

ياسر عبد الكريم خلف. (2019). *أزمة بناء الدولة في العراق بعد عام 2003: دراسة في البُعد السياسي والمؤسسي*. العراق: كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة.

المصادر

أولا– الدساتير

الدستور العراقي لعام 2005.. تاريخ الاسترداد 1 11, 2024، من : https://2u.pw/UUJsBPhS

ثانيا– المعاجم والموسوعات

لكيالي, عبد الوهاب;. (2007). *الموسوعة السياسية* (المجلد الطبعة 1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

حسن لطيف الزبيدي. (2007). *موسوعة الاحزاب العراقية*. بيروت: دار العارف للمطبوعات.

ثالثا– الكتب العربية

احمد زايد. (1988). *مقدمة في علم الاجتماع السياسي* (المجلد 1). الدوحة–قطر: دار قطري بن الفجاءة.

احمد سيد حسين. (2015). *دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة روسيا في عهد بوتين*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حسام الدين علي مجيد. (2010). *اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصرجدلية الاندماج والتنوع* (المجلد ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حسن خليل. (2019). *المحاصصة والفساد في العراق الجديد*. لندن: دار الوراق.

حسن لطيف الزبيدي. (2007). *موسوعة الاحزاب العراقية*. بيروت: دار العارف للمطبوعات.

حيدر سعيد. (2014). *إشكالية بناء الدولة في العراق: من المعارضة إلى السلطة*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حيدر سعيد. (2015). *شكاليات الدستور العراقي الدائم*. بيروت: المركز العربي للأبحاث.

خالد وليد محمود. (2018). *بناء الدولة في العراق بعد عام 2003: إشكاليات الواقع وإمكانات المستقبل*. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

خليل احمد خليل. (1984). *المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع*. بيروت: دار الحداثة.

سعد الدين ابراهيم. (1988). *المجتمع و الدولة في الوطن العربي* (المجلد ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سيف الخياط. (ب ت). *كيف حكموا العراق،اوراق من دهاليز مجلس الحكم*. بغداد: مؤسسة السفير للتوزيع.

شتيوي عبد مطر. (نيسان, 2016). النخبة بين المودودي وسيد قطب. *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*(24)، صفحة 69.

صادق الاسود. (1990). *علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده*. بغداد: جامعة بغداد.

عادل الصفار. (2021). *إدارة الدولة في العراق بين البيروقراطية السياسية والتخطيط المؤسسي*. بغداد: دار الوراق.

عبدالله عبد الامير. (2020). *تحول النخب السياسية في العراق بعد 2003*. بغداد: دار سطور.

عماد الشرع. (2020). *البرلمان العراقي بعد 2003: أزمات التمثيل والأداء*. بغداد: دار ابن الأثير، بغداد،.

غسان عطيه. (2016). *نحو مشروع دولة مدنية في العراق*. دبي: مركز المسبار للدراسات.

فالح عبد الجبار. (2018). *الدولة والمجتمع والتحولات الكبرى في العراق*. بيروت: المركز العربي.

فالح عبد الجبار . (2010). *العمامة والافندي: سوسيولوجيا الدولة في العراق*. بيروت: دار الجمل.

فراس البياتي. (2013). *التحول الديمقراطي في العراق مابعد 9 نيسان2003* (المجلد ط1). بيروت: العارف للمطبوعات.

فراس عبد الرزاق السوداني. (2005). *العراق مستقبل بدستور غامض، نقد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية*. الاردن: دار عمار للنشر و التوزيع.

كاظم حبيب. (2016). *العراق: الدولة والمجتمع المدني والفساد السياسي*. بيروت: دار الرواد.

محمد الحسني. (2021). *السلطة القضائية في العراق: بين النص والتطبيق*. بغداد: دار سطور.

ميلود عامر حاج. (2014). *بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية*. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث.

نبراس الكاظمي. (2017). *قراءة نقدية في الدستور العراقي*. لندن: دار الوراق.

وضاح زيتون. (2010). *المعجم السياسي*. عمان – الاردن: دار اسامة ، دار المشرق الثقافي.

رابعا– الكتب المترجمة

نيكولاس بيرنز. (2006). *الانهيار وبداية الفوضى في العراق*. (ترجمة مركز الجزيرة للدراسات، المترجمون)

هانز ادم الثاني. (2010). *الدولة في الالفية الثالثة* (المجلد ط1). (حسان البستاني، المترجمون) بيروت: دار العربية للعلون ناشرون.

فرانسيس فوكوياما. (2007). *بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين*. الرياض: دار العبيكان للنشر.

جاك بأغنار. (2000). *الدولة مغامرة غير اكيدة*. (نور الدين اللباد، المترجمون) القاهرة: مكتبة مدبولي.

جاريث ستانسفيلد،. (2009). *العراق الشعب والتاريخ وسياسة* (المجلد ط1). ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

خامسا– الرسائل والأطاريح

انوار اسماعيل خليل. (2018). دور الاحزاب السياسية في العراق في التمكن السياسي للمراة العراقية بعد عام 2003. *مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية– جامعة بغداد*، صفحة 394.

عدي فالح حسين. (2014). *النظام السياسي العراقي بعد 3002 دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة)الشيعة/السنة/الاكراد*. بغداد.

ياسر عبد الكريم خلف. (2019). *أزمة بناء الدولة في العراق بعد عام 2003: دراسة في البُعد السياسي والمؤسسي*. العراق: كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة.

سادسا – المجلات والتقارير

احسان الشمري. (2021). لمحاصصة والتحدي المؤسسي في العراق. *المجلة العراقية للعلوم السياسية*، صفحة 27.

حسن سعد عبد الحميد. (29 4, 2016). سمات النخب الحاكمة في العراق بعد عام 2003. *مجلة القدس العربي*.

رشيد عمارة. (2015). النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 12*، صفحة 306.

شتيوي عبد مطر. (نيسان, 2016). النخبة بين المودودي وسيد قطب. *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*(24)، صفحة 69.

عامر عياش. (2011). طبيعة النظام البرلماني في العراق في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005. *مجلة الحقوق*، الصفحات 17–18.

كنعان الجميلي. (2020). التحول المؤسسي وإعادة بناء الدولة في العراق بعد 2003. *مجلة السياسة العامة*، صفحة 87.

ليث عبد الحسن، و هند احمد البهادلي. (2017). المؤسسات الدستورية في العراق بعد عام 20003 السلطة القضائية انموذجا. *مجلة قضايا سياسية*، الصفحات 37–40.

هبه حسين. (2018). دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي "العراق انموذجاً". *مجلة حمورابي*، صفحة 44.

هيفاء احمد محمد، و سداد مولود سبع. (2012). التيارات السياسية الحزبية العراقية بعد الاحتلال وموقفها من بناء الدولة. *مجلة كلية التربية للبنات–جامعة بغداد، 23*(4)، صفحة 1013.

بدرية صالح عبدالله. (6, 2017). قانون الاحزاب السياسية في العراق. *لمجلة السياسية والدولية – جامعة المستنصرية*، الصفحات 960–965.

سابعا- المواقع الإلكترونية والأنترنت

.Middle East Report No .s Paralyzed Politics'Iraq .(2022) .International Crisis Group

Ismael, T. Y. (2015). Iraq in the Twenty-First Century: Regime Change and the Making of a Failed State.

Romano, D. (2006). The Kurdish Nationalist Movement. Cambridge: Cambridge University Press.

.Seizing the Opportunity for Reforms – Iraq Economic Monitor .(2021) .The World Bank .Washington D.C ،https://n9.cl/m5t5cu

.Berlin .Corruption Perceptions Index 2022 .(2022) .Transparency International

،https://n9.cl/19wyt .Corruption Perceptions Index 2022 .(2022) .Transparency International .Berlin

.Seizing the Opportunity for Reforms – Iraq Economic Monitor .(2021) .World Bank .Washington D.C.: https://n9.cl/bbpl4w